جمعية مصارف الإمارات
EMIRATES BANKS ASSOCIATION

التقرير السنوي

لعام 2010

جمعية مصارف الإمارات

التقرير السنوي

لعام 2010

بعــض التطــورات الاقتصــادية العامــة :

- **دولة الامارات العربية المتحدة**
- **الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي**
- **القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة**
- **القطاع المصرفي العربي**

جمعيــة مصــارف الامــارات :

- **عضوية الجمعية**
- **أنشطة الجمعية**

بعض التطورات الاقتصادية العامة

2010

دولة الإمارات العربية المتحدة

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله ، أن المرحلة الزمنية المقبلة تتطلب أعمالاً تطويرية كثيرة تضمن استمرار التميز والتفوق في دولة الامارات العربية المتحدة ، مبدياً سموه تفاؤله الشديد بالوصول إلى مستويات عالية من الادارة والجودة والانتاج خلال الفترة الحالية ، والتي أعقبت سنوات الأزمة المالية العالمية ، كما جدد سموه تأكيده على التعافي من آثار الأزمة ، ما يضع أمام المسؤولين عن الدوائر المحلية مسؤولية جديدة وهي استمرار عمليات التحديث والتطوير وتقديم الخدمات المميزة .

هذا وتجمع التقارير الدولية اليوم على تعافي الاقتصاد الاماراتي وتفاديه الأسوء في الأزمة المالية على نحو أسرع من أي اقتصاد آخر على مستوى المنطقة ، وقد وجدت هذه الأزمة اكثر من موطئ قدم وأكثر من سبب لها لتؤثر على الاقتصاد الوطني بدرجات متفاوتة وبفضل القيادة ال حكيمة لدولة الامارات وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله ، أصبحت دولة الامارات بعد عامين على الازمة تقف اليوم على أرض أكثر صلابة وتستشرف مستقبلاً أكثر إشراقاً بالاستناد على قواعد وأصول عمل وبرامج من الشفافية ونكران الذات وعلى البنية التحتية المتطورة من طرق وموانئ ومطارات واتصالات وخطوط نقل وشبكات للطاقة وصناعات أساسية وقطاع للخدمات تمثل قاعدة صلبة للنمو الاقتصادي قادر على الوفاء باحتياجات الاقتصاد الوطني لثلاثين سنة قادمة .

وتعد دولة الامارات اليوم ثاني أكبر اقتصاد خليجي وعربي وطوال ال 39 عام الماضية شهد الناتج المحلي الاجمالي للدولة نمواً م ضطرداً حيث ازداد من 6.5 مليار درهم في عام 1971 ليصل ولأول مرة لحاجز الترليون د رهم العام الجاري 2010 أي بزيادة تقدر ب 154 ضعفاً ، أما مرد هذا النمو فلا ينسب إلى انتاج النفط رغم الارتفاعات التي شهدته أسعاره في السوق العالمية بل إلى السياسة التي اتبعتها الدولة في تنويع مصادر الدخل وقاعدة الموارد الاقتصادية إضافة إلى سعيها لتفادي تقلبات سوق النفط مما يعد انجازاً في ظل الأزمة المالية العالمية .

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لدولة الامارات

لعامي 2009 و2010 وفق بيانات وزارة الاقتصاد

(مليار درهم)

المؤشر	2009	2010	النمو	النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي عام 2010
الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	621.7	653.5	%5.1	%65.3
الناتج المحلي الاجمالي النفطي	320.3	346.5	%8.2	%34.7
الناتج المحلي الاجمالي	942,-	1000,-	%6.2	

ويعود النمو بواقع 5.1% للناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العام 2010 إلى النمو الكبير في قطاع الصناعات التحويلية وعودة النشاط للقطاع السياحي وقطاع الخدمات الذي ساهم في الاستقرار النسبي لمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وذلك على الرغم من استمرار التراجع في بعض القطاعات غير النفطية كالقطاع العقاري والبناء والتشييد .

إصدار الوثيقة الوطنية لدولة الامارات للعام 2021

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله ، في ختام خلوة مجلس الوزراء الوثيقة الوطنية لدولة الامارات للعام 2021 وهو العام الذي يصادف احتفال الدولة بيوبيلها الذهبي وعنوانها " نريد أن نكون من أفضل الدول في العالم " وحددت أربعة عناصر رئيسية هي مكونات الوثيقة الوطنية كالتالي :

أولاً : شعب طموح واثق ومتمسك بتراثه

ثانياً : اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك

ثالثاً : اقتصاد تنافسي يقوده اماراتيون يتميزون بالابداع والمعرفة

رابعاً : جودة حياة عالية في بيئة معطاءة مستدامة

وأكد سموه أن الوثيقة تستلهم آفاقها من برنامج العمل الوطني الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، واعتمده أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الامارات ، كما وأكد سموه أن الاتحاد هدفه تحقيق التوازن في الامارات كافة ، مشدداً على أن الانسان هو في مقدمة أولويات الحكومة .

- **الميزانية الاتحادية تحقق نمواً بنسبة 56% خلال أربع سنوات :**

شهدت الميزانية الاتحادية في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، خلال 4 سنوات نمواً بنسبة تجاوزت 56% حيث بلغ حجمها نحو 43.6 مليار درهم عام 2010 مقارنة بحجم الميزانية لعام 2006 والبالغة 27.88 مليار درهم .

كما حافظت الحكومة الاتحادية بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله ، على استمرار التعادل في حجم المصروفات مقابل الايرادات بعد توقف العجز اعتباراً من العام 2005 في ظل الدعم اللا محدود من صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله .

الاستثمارات الأجنبية في دولة الامارات العربية المتحدة

برزت دولة الامارات العربية المتحدة كمنطقة من أهم المناطق الاستثمارية عالمياً فقد احتلت المرتبة 23 من بين دول العالم من حيث قيمة الاستثمارات الخارجية من الامارات إلى دول العالم وبلغت قيمة هذه الاستثمارات قرابة 15.8 مليار دولار أمريكي في العام 2008.

في حين احتلت دولة الامارات المرتبة 28 من بين دول العالم من حيث قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الامارات وبلغت قيمة هذه الاستثمارات قرابة 137 مليار دولار في عام 2008 ، كما وحلت دولة الامارات في المركز 11 عالمياً والأول في المنطقة العربية من حيث أكثر 25 وجهة جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2010 .

- استحوذت استثمارات الصناديق السيادية في دولة الامارات على 34.9% من إجمالي الاستثمارات المباشرة التي أبرمتها صناديق الثروة السيادية العالمية خلال عام 2009 والتي قدرت بنحو 22.9 مليار دولار كان نصيب الصناديق الاماراتية منها 8 مليارات دولار الأمر الذي وضعها في المرتبة الأولى عالمياً وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الاونكتاد .

ضمن قائمة أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم لعام 2010 والتي صدرت عن مجلة جلوبال فاينانس تم ادراج التالي :

- احتل جهاز أبوظبي للاستثمار المرتبة الأولى عالمياً وقدرت أصول الصندوق بنحو 627 مليار دولار أمريكي ويعمل في مجال النفط .
- احتلت مؤسسة دبي للاستثمار المرتبة 25 بأصول قيمتها 19.6 مليار دولار وتنشط أيضاً في حقل النفط .

- كما احتلت شركة الاستثمارات البترولية الدو لية (ايبيك) في أبوظبي المرتبة 27 وتبلغ قيمة أصولها 14 مليار دولار.
- واحتلت شركة مبادلة للتنمية ومقرها أبوظبي المرتبة 29 وتبلغ قيمة أصولها 13.3 مليار دولار.
- كما احتلت هيئة رأس الخيمة للاستثمار (راكيا) المرتبة 41 وتبلغ قيمة أصولها 1.2 مليار دولار .

هذا وقدرت مجلة جلوبال فاينانس في تقريرها اجمالي قيمة أصول صناديق الثروة السيادية العالمية بنحو 3.9 تريليونات دولار أمريكي .

التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة

وفي مجال التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة (وحسب احصائيات منظمة التجارة العالمية) فقد تم تحقيق ما يلي :

- احتلت دولة الامارات المرتبة 19 من بين دول العالم من حيث الصادرات بإجمالي قيمة بلغت 175 مليار دولار خلال عام 2009 لتساهم بنسبة 1.4% من إجمالي الصادرات العالمية .
- احتلت دولة الامارات المرتبة 24 من بين دول العالم من حيث الواردات بإجمالي قيمة بلغت 14 مليار دولار خلال عام 2009 لتساهم بنسبة 1.1% من إجمالي الواردات العالمية .
- احتلت دولة الامارات المرتبة الرابعة من حيث إعادة التصدير بإجمالي قيمة بلغت 44.3 مليار دولار أمريكي بعد من هونج كونج وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية .
- احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى على مستوى العالم العربي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 16 عالمياً من بين 125 دولة متقدمة ونامية في مؤشر تمكين التجارة وذلك حسب تقرير تمكين التجارة العالمي 2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .
- احتلت دولة الامارات المرتبة السادسة عالمياً في مجال جودة البنية التحتية وذلك حسب تقرير تمكين التجارة العالمي 2010 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

التجارة الخارجية لدولة الامارات مع الدول العربية :

- ارتفعت قيمة التجارة الخارجية لدولة الامارات مع الد ول العربية إلى 101.524 مليار درهم لعام 2009 مقابل 93.337 مليار درهم لعام 2008 .
- وبحسب إحصاءات وزارة التجارة الخارجية فقد ارتفعت قيمة واردات دولة الامارات من الدول العربية إلى 36.772 مليار درهم عام 2009 مقابل 33.855 مليار درهم عام 2008.
- هذا وقد تراجعت قيمة الصادرات غير النفطية إلى الدول العربية إلى 17.080 مليار درهم عام 2009 مقابل 23.349 مليار درهم لعام 2008 .
- سجلت تجارة إعادة التصدير من الامارات إلى الدول العربية زيادة ملحوظة لتصل إلى 47.670 مليار درهم لعام 2009 مقابل 36.132 مليار درهم لعام 2008 .

- هذا وقد ارتفع رصيد الميزان التجاري لصالح دولة الامارات مع الدول العربية إلى 27.978 مليار درهم لعام 2009 مقابل 25.626 مليار درهم عام 2008 .

ترتيب دولة الامارات في بعض المؤشرات

احتلت دولة الامارات المراتب التالية عالمياً وعربياً :

- المرتبة الأولى عربياً من حيث الحرية الاقتصادية
- المرتبة الأولى في تصنيف الدول الأكثر اندماجاً في اقتصاد العولمة
- المرتبة الثالثة عالمياً من حيث المناخ الاقتصادي لرواد الأعمال

هذا وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي لعامي 2009 – 2010 والذي يعتمد على تقييم جهوزية الدول للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وقياس مدى توافر بيئة تتيح تطوير واستخدام هذه التكنولوجيا ، وقد تصدرت دولة الامارات العربية المتحدة الدول العربية كما احتلت المرتبة 23 عالمياً تبعتها البحرين في المرتبة 29 وقطر 30 ثم السعودية في المرتبة 38 .

تشير الاحصائيات الصادرة عن تقرير ممارسة الأعمال التجارية للعام 2010 إلى أن دولة الامارات العربية المتحدة قد احتلت المراتب التالية :

- المرتبة 44 للعام 2010 في (بدء المشروع) بعد أن كانت تحتل المرتبة 118 عام 2009
- المرتبة 33 للعام 2010 في (ممارسة أنشطة الأعمال) مقابل المرتبة 47 لعام 2009
- المرتبة 5 للعام 2010 في (التجارة عبر الحدود) مقابل المرتبة 13 لعام 2009

احتلت دولة الامارات المرتبة 23 عالمياً في مجال التنافسية من بين 133 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي 2009 – 2010 الذي صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، وأكد التقرير بأن دولة الامارات تمتلك بنية تحتية متطورة تشمل المنشآت العامة والطرق والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجوي إضافة إلى الكهرباء ، كما اعتمد التقرير التصنيف المتقدم على معدل استخدام خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة وعدد مقاعد الرحلات الجوية المتاحة أسبوعياً لكل مليون نسمة .

هذا وقد أبقت وكالة التقييم الائتماني "موديز" التصنيف السيادي لدولة الامارات العربية المتحدة ضمن أفضل التقييمات السيادية الممنوحة في الشرق الأوسط عند مستوى Aa2 مع نظرة مستقبلية مستقرة وفقاً للتقرير النصف سنوي لعام 2010 الذي أصدرته الوكالة الدولية .

وحافظت دولة الامارات على التصنيف المذكور الذي منحته لها "موديز" لنحو ثلاث سنوات متواصلة ، نظراً لما تتمتع به الدولة من قوة اقتصادية عالية وبتمويل حكومي قوي للغاية، فضلاً عن تمتعها بمستوى مخاطرة محدود وبمستوى جيد بالنسبة لقوة مؤسساتها وفقاً للوكالة .

- احتلت دولة الامارات المر تبة الأولى في مؤشر موقع "كومبانيز آند ماركيتس دوت كوم " المركب للمناخات الاقتصادية في الشرق الأوسط وعزا تقرير أصدره الموقع في ذلك إلى ما تتمتع به الدولة من قاعدة متينة من مصادر النفط والغاز إلى جانب مناخها الاقتصادي الصديق للاستثمار الأمر الذي يجعلها في أمان على المديين القريب والبعيد .

- حلت دولة الامارات في المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط في التصنيف المركب لبيئة الأعمال الخاصة بصناعات المنبع والمصب في قطاعي النفط ، والغاز معاً ، وذلك طبقاً لأحدث تقرير من شركة أبحاث السوق "كومبانيز آند ماركتس" التي قالت أن التصنيف يعكس القاعدة القوية لموارد النفط والغاز في الامارات، مقرونة مع مناخ الأعمال المؤاتي للاستثمار في الدولة .

- أشارت مجلة ميد إلى أن أكبر وأهم مائة مشروع في منطقة الخليج العربي تشكل قيمتها نصف القيمة الاجمالية للمشاريع القائمة في منطقة الشرق الأوسط ، والتي تقدر قيمتها الاجمالية بحوالي 1.3 تريليون دولار ، ويفوق هذا المبلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون .

هذا وتبلغ حصة دولة الامارات ما مجموعه 38 مشروعاً من هذه المشاريع تقدر قيمتها الاجمالية بحوالي نصف تريليون دولار .

إعادة هيكلة ديون دبي العالمية

- اعتبرت جهات دولية أن موافقة الدائنين على إعادة هيكلة ديون دبي العالمية تعتبر مؤشراً إيجابياً لدبي على وجه الاجمال ويعزز الثقة بالامارة ومصارفها وأسواقها العالمية ويؤكد قدرتها على التكيف مع المتغيرات وتجاوز التحديات ، كما أكدت دراسة حديثة للبنك الدولي أن نجاح عمليات إعادة هيكلة ديون دبي العالمية أسهمت في توضيح صورة الوضع المالي الاقتصادي العام للامارات وإزالة حالة الشك والترقب .

هذا وكانت حكومة دبي قد زفت في شهر سبتمبر 2010 خبر التوصل إلى اتفاق رسمي مع أكثر من 99% من دائني شركة دبي العالمية بشأن إعادة هيكلة حوالي 24.9 مليار دولار من الديون .

وفي سياق متصل أكدت شركة نخيل أنها حصلت على موافقة من دائنيها الماليين والتجاريين ، الذين يستحوذون على حوالي 85% من ديونها ، على خطة إعادة الهيكلة ، لافتة أن هذه الخطوة تمهد لتحقيق هدف الشركة بالحصول على موافقة 95% من الدائنين في القريب العاجل .

الدول العربية
ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

يشكل اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته 2% من إجمالي الاقتصاد العالمي فيما يستحوذ الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة والذي يقل عن تريليون دولار على نسبة 0.8% من الناتج الاجمالي العالمي وتستحوذ دول التعاون على أكثر من 23% من الاحتياطات النفطية في العالم .

هذا وقد بلغ حجم التجارة الخارجية لدول المجلس مع دول العالم 843 مليار دولار وتستحوذ الامارات على النصيب الأكبر لهذه التجارة بفضل نشا طها في مجال إعادة التصدير في حين بلغت التجارة البينية لدول المجلس 66.8 مليار دولار كما ورد في التقرير الاحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة .

هذا وتوقع تقرير صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط والذي أطلق في دبي في شهر أكتوبر 2010 أن تنمو معظم دول منطقة الخليج المصدرة للنفط بشكل أسرع في عامي 2010 و 2011 عن عام 2009 ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج الاجمالي 4.7% في عام 2011 لكنه أقل من مستوى 5.7% الذي تحقق في عام 2008 قبل الأزمة المالية العالمية.

كما توقع التقرير أن يرتفع انتاج النفط الخام إلى 25 مليون برميل يومياً في عام 2010 وإلى 26 مليون برميل يومياً في عام 2011 نظراً لارتفاع الطلب العالمي مع مواصلة الارتفاع في أسعار النفط والتي وصلت إلى نسبة 27% في عام 2010 عن أسعار النفط في عام 2009 مما سيؤدي إلى تحول ملحوظ في موازين المعاملات الخارجية .

وتوقع التقرير أن يرتفع فائض المعاملات التجارية المجمع للدول المصدرة للنفط في المنطقة نحو 80 مليار دولار بين 2009 – 2011 ويشمل ذلك حوالي 50 مليار دولار لدول مجلس التعاون في ظل التوقعات الحالية لأسعار النفط .

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي

	النسبة المئوية				مليار دولار أمريكي	
	تقديرات 2009	توقعات 2010	توقعات 2011		تقديرات 2009	توقعات 2010	توقعات 2011
النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي	0.3	4.4	4.7	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي	855	984	1073
الهيدروكربونات (النفط والغاز)	5.3-	6.0	4.9	الهيدروكربونات (النفط والغاز)	335	431	471
القطاعات غير النفطية	2.7	3.3	4.4	القطاعات غير النفطية	520	553	602
معدل التضخم	2.7	3.2	4.2				
الرصيد المالي (%من الناتج المحلي الاجمالي)	3.2	9.4	9.3	الرصيد المالي	27	93	100

*** المصدر : تقديرات وتوقعات معهد التمويل الدولي**

" الموازنات الخليجية لعام 2010 "

تشير بيانات الموازنات السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي التي أعلنت مع بداية عام 2010 إلى قدرتها على تدارك تبعات الأزمة المالية العالمية وإمكانية العودة إلى معدلات النمو المرتفعة نسبياً مرة أخرى .

وتعتبر الموازنات لدول مجلس التعاون الستة التي أعلنت بياناتها ، موازنات قياسية بسبب ارتفاع الانفاق العام بنسبة تتراوح ما بين 3.5 – 20% مما سيؤدي إلى تنشيط الأوضاع الاقتصادية في كافة دول المجلس في العام الحالي 2010 .

إجمالي الموازنات لدول مجلس التعاون الستة

لعامي 2009 و2010

عام 2009

(مليار دولار أمريكي)

	الانفاق	الايرادات	الفائض / العجز
الاجمالي	235.40	255,–	+19.6

عام 2010

(مليار دولار أمريكي)

	الانفاق	الايرادات	الفائض / العجز
الاجمالي	269.20	266.30	–2.90

وبما أن دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعت موازناتها السنوية لعام 2010 بناءاً على تقديرات حددت بموجبها سعر برميل النفط عند 50 دولاراً للبرميل في الوقت بلغ فيه متوسط سعر برميل النفط لعام 2010 حوالي 75 دولاراً للبرميل فإن العجز المتواضع في موازنات دول المجلس لعام 2010 والبالغ 2.90 مليار دولار يمكن أن يتحول إلى فائض مع نهاية عام 2010 .

هذا ويتيح إقرار موازنات قياسية بهذه الأحجام المرتفعة إمكانات كبيرة أمام تنفيذ الكثير من المشاريع المخطط لها وتنشيط الأوضاع المالية والاقتصادية في دول المجلس ، حيث يتوقع تنفيذ مشاريع بقيمة 25 مليار دولار في عام 2010 وبالأخص في مجال البنية الأساسية .

محافظ إدارة الثروات الخاصة

يتواجد نحو 128 محفظة لإدارة الثروات الخاصة تم تأسيسها في المنطقة منذ عام 2001 وتقدر قيمة رؤوس الأموال فيها حالياً نحو 21 مليار دولار (77 مليار درهم) تم استثمار نحو 12 مليار دولار (44.1 مليار درهم) منها حتى الآن بينما بقيت 9 مليارات دولار (33.1 مليار درهم) دون استثمار لعدم وجود فرص استثمارية كافية ومن المحتمل أن يؤدي تراجع أسعار الأصول وانخفاضها إلى مستويات جذابة إلى تسريع استثمار أجزاء من السيولة المتوفرة لديها خلال الفترة المقبلة وازدياد وتيرة الاستحواذ على شركات في كافة القطاعات .

الانفاق على مشاريع البنى التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي

حققت دول مجلس التعاون الخليجي تقدم ملحوظ في إقامة البنى التحتية (خلال العقود الثلاثة الماضية) والتي اعتمد عليها البناء الاقتصادي والصناعي في هذه البلدان ، وقد شملت هذه البنى التحتية أهم المقومات التي يتطلبها النمو الصناعي ، كمصادر الطاقة والمياه ومراكز الاستيراد والتصدير وشبكة الاتصالات والمواصلات بكافة أنواعها .

تقديرات الانفاق على مشاريع البنى التحتية بدول مجلس التعاون الخليجي

(مليار دولار)

2010 – 2000	2020 – 2011	نسبة النمو
170	245	%44

وقد احتسبت هذه التقديرات بناءاً على المشاريع التي تم تنفيذها في العقد الماضي والمشاريع التي أعلن عنها كمشاريع مستقبلية للعقد الحالي وذلك إضافة إلى النسب المعتمدة في الموازنات الخليجية لمشاريع البنى التحتية .

وقد كان الانفاق على مشاريع البنى التحتية في دول المجلس في العقود الماض ية مقتصراً بصورة أساسية على تطوير البنى الأساسية داخل كل دولة على حدة إذا ما

استثنينا جسر الملك فهد بين السعودية والبحرين ، أما المرحلة الحالية فإنها تشمل أيضاً مشاريع البنى التحتية الخليجية المشتركة مثل مشروع القطار الخليجي الممتد من الكويت شمالاً وحتى عُ مان جنوباً بتكلفة 25 مليار دولار وكذلك ربط هذه الشبكة الحديدية الخليجية مع سكك الحديد اليمنية وشبكة مماثلة للسكك الحديدية في العراق إلى جانب مشروع جسر البحرين وقطر الذي سيعد في حالة انجازه في عام 2014 أكبر جسر في العالم بتكلفة أولية تقدر بثلاثة مليارات دولار .

أسواق النفط والاقتصادات الخليجية

على الرغم من استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أن أسعار النفط ظلت متماسكة عند مستوياتها المرتفعة في عام 2010 ، وذلك بفضل استقرار الطلب العالمي على النفط والناجم اساساً على قدرة الاقتصادات الناشئة على النمو بمعدلات مرتفعة وبالأخص اقتصادات مجموعة (بريكس) التي تضم الصين والهند وروسيا والبرازيل .

كما أن التزام البلدان الأعضاء في منظمة (الأوبك) بحصص الانتاج قد ساهم في تدعيم التوازن بين العرض والطلب في أسواق النفط العالمية .

عائدات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي

للأعوام 2008 – 2010

(مليار دولار)

2008	2009	2010*	نسبة النمو (2010 – 2009)
537	402	465	%15.6

*** تقديري**

لقد أدت هذه التطورات في أسواق النفط العالمية في العام الجاري إلى ارتفاع متوسط سعر برميل النفط ليصل إلى 75 دولاراً للبرميل للأشهر العشرة الأولى من العام مقابل 59 دولاراً للبرميل للعام الماضي 2009 أي بنسبة ارتفاع بلغت 27% .

لقد تركت هذه الزيادة في عائدات النفط آثارها الايجابية على الاقتصادات الخليجية حيث عمدت دول المجلس إلى زيادة الانفاق الحكومي في الموازنات السنوية مما ساعد كثيراً على تنشيط الأوضاع الاقتصادية وساهم في سرعة تجاوز تداعيات الأزمة المالية كما تمكنت دول المجلس من تقديم المزيد من الدعم للقطاع المالي والمصرفي والذي اضطر إلى تخصيص جزءٍ كبيرٍ من أرباحه كمخصصات للديون الهالكة والتي لم يتمكن من تحصيلها في الأوقات المحددة مما ساهم في عدم تعرض ه ذا القطاع إلى التعقيدات الخطيرة أو لحالات الافلاس مثلما هو الحال في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية للعام 2009 :

أظهرت التقديرات الأولية للتقرير الاقتصادي العربي عن العام 2009 تراجعاً ملحوظاً في المؤشرات العامة لاقتصادات الدول العربية خلال عام 2009 ، ووسط انكماش اقتصادي وارتفاع نسبة البطالة إلى 14.8% ، وأشارت التقديرات بانخفاض الناتج الاجمالي للدول العربية بنحو 11.9% عام 2009 ليصل إلى 1.7 تريليون دولار مما أدى إلى تراجع نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الاجمالي بنحو 16% ليصل إلى نحو 5 آلاف دولار سنوياً مقارنة ب6 آلاف دولار عام 2008 .

ووفقاً لبيانات التقرير فقد تراجع فائض ميزان الحساب الجاري العربي إلى 60 مليار دولار مقابل 319 مليار دولار في العام 2008 والذي نجم بشكل رئيسي عن انخفاض عائدات النفط في العام 2009 .

كما تراجع انتاج النفط الخام بالدول العربية في العام 2009 إلى 21.6 مليون برميل يومياً مقابل 23.7 مليون برميل في العام 2008 .

وشكلت التجارة البينية العربية نحو 10.3% من إجمالي التجارة العالمية في عام 2009 مقابل 9.4% في عام 2008 ، فيما بلغت قيمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة نحو 162 مليار دولار مقابل 156.5 مليار دولار في عام 2008 وتراجعت خدمة الدين إلى 14.6 مليار دولار مقابل 17.9 مليار دولار في عام 2008 .

وبلغت نسبة الدين العام الخارجي للدول العربية إلى الناتج المحلي الاجمالي نحو 22.7% ونسبة خدمة الدين 6%.

وأشار التقرير إلى زيادة عدد سكان الدول العربية بنحو 8 ملايين نسمة في عام 2009 بما يشكل زيادة بنسبة 2.4% مقارنة بعام 2008 كما بلغ حجم القوى العاملة نحو 136 مليون نسمة بما يشكل 41% من عدد السكان .

من ناحية أخرى وحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإن جميع المؤشرات تشير إلى أنه من المتوقع أن تشهد منطقتنا العربية معدل نمو إجمالي بنسبة 5.38% و 5.88% لعامي 2010 و2011 على التوالي ، وسوف تكون معدلات النمو هذه مدفوعة بزيادة الاستهلاك المحلي والطلب الخارجي على صادرات الدول العربية (لاسيما النفط) بالاضافة إلى الانفاق الحكومي وبشكل أساسي سوف تساعد عوائد التصدير هذه في تنشيط معدلات النمو الاقتصادي وتجدر الاشارة إلى أن دول الخليج العربي سوف تقود النمو الاقتصادي في المنطقة العربية نتيجة التحسن الكبير في أسعار النفط والاستقرار المتزايد في القطاعات المالية لتلك الدول .

القطاع المصرفي
في دولة الامارات العربية المتحدة

شهد القطاع المصرفي في دولة الامارات نمواً مضطرداً طوال السنوات الماضية وقد قامت المصارف التجارية والمتخصصة بدور هام في تعزيز حركة النشاط الاقتصادي والتجاري في الدولة ، كما لعب مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي منذ بداية الأزمة المالية العالمية دوراً حيوياً في استقرار الأوضاع النقدية في الاقتصاد الوطني من جراء اتباع سياسة نقدية حكيمة تستهدف تعزيز الاستقرار واستدامة معدلات النمو وتجسّد ذلك في تنامي حركة الاقراض المحلي وانخفاض أسعار الفائدة وتلاشي الفجوة بين القروض والودائع لأول مرة منذ اندلاع الأزمة المالية في عام 2008 ، حيث زادت الودائع عن القروض بحوالي 18 مليار درهم في نه اية شهر ديسمبر 2010 في مؤشر على زيادة متانة القطاع المصرفي وتجاوزه للآثار الناجمة عن الأزمة .

كما وأن كفاية رأس المال للبنوك العاملة بالدولة سجل تجاوزاً لمتطلبات المصرف المركزي ومتطلبات بازل 2 بالرغم من احتساب مخصصات عالية لمواجهة التراجع في قيم بعض الأصول في القطاع العقاري ، حيث أكد المصرف المركزي في تقرير له أن البنوك العاملة بالدولة تتمتع بقاعدة صلبة لرأس المال والاحتياطيات حيث ارتفعت الاحتياطيات من 231.4 مليار درهم بنهاية عام 2009 إلى 256 مليار درهم بنهاية شهر ديسمبر من عام 2010 مما أدى إلى ارتفاع ملاءة رأس المال في القطاع المصرفي لتصل إلى نسبة 20.8%، مقارنة بنسبة 19.2% و13.3% لنهاية شهر ديسمبر لكل من عام 2009 و2008 على التوالي .

هذا وقد أظهرت مؤشرات القطاع المصرفي في الدولة نمواً في الأداء كما هي في نهاية ديسمبر 2010 مقارنة بنهاية ديسمبر 2009 ونهايةديسمبر 2008 على النحو التالي :

بعض مؤشرات القطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة

لأقرب مليار درهم	ديسمبر2010	ديسمبر 2009	ديسمبر 2008	نسبة التغير بنهاية ديسمبر 2010	
				عن ديسمبر	عن ديسمبر

				2009	2008
إجمالي الموجودات	1605.6	1519.1	1456.2	%5.7	%10.3
الودائع	1049.6	982.6	922.5	%6.8	%13.8
القروض والسلف	1031.3	1017.7	993.7	%1.3	%3.8
القروض الشخصية	247.1	237.9	227.1	%3.9	%8.8
شهادات الايداع	94	71.9	47.1	%30.7	%99.6
رأس المال والاحتياطيات	256	231.4	153.6	%10.6	%66.7
المخصصات (بما فيها العامة)	56.8	43.3	25.0	%31.2	%127.2
وقد تضاعفت كل من الموجودات والودائع أكثر من خمس مرات خلال عشر سنوات (من نهاية عام 2001) ، فيما تضاعفت القروض والسلف حوالي ثمان مرات .					

وقد ذكرت إحصائيات المصرف المركزي لنهاية شهر ديسمبر 2010 التالي :

عدد المصارف التجارية العاملة في الدولة : 51 مصرف

عدد المصارف الوطنية العاملة في الدولة : 23 مصرف (منها 8 مصارف إسلامية)

عدد المصارف الأجنبية العاملة في الدولة : 28 مصرف (منها 6 من دول مجلس التعاون الخليجي)

كما بلغ إجمالي عدد هذه المصارف وفروعها 977 (844 وطني + 133 أجنبي) بما فيها مكاتب الصرف ووحدات الخدمة المصرفية الالكترونية .

كما أظهرت إحصائيات المصرف المركزي الأرقام التالية لنهاية شهر ديسمبر 2010

البيان	مقار رئيسية	فروع
عدد البنوك الاستثمارية	2	–

عدد بنوك الأعمال	3	–
عدد شركات التمويل	23	26
عدد مكاتب التمثيل	101	–
عدد شركات الاستثمار المالية	21	–
عدد (مؤسسات / شركات الاستشارات المصرفية والمالية والاستثمارية)	13	1

عدد مؤسسات / شركات الصرافة :		
أ –بيع وشراء بالعملات وشيكات المسافرين	10	5
ب -كافة أعمال الصرافة بما فيها التحويلات	104	557
المجموع	114	562

وقد بلغ عدد الصرافات الآلية المنتشرة ضمن شبكة الامارات داخل الدولة ما مجموعه 3758 جهازاً بنهاية شهر ديسمبر عام 2010 مقارنة ب 3599 صراف آلي في نهاية شهر ديسمبر 2009 و2420 صراف آلي في نهاية شهر ديسمبر 2008 .

هذا وقد تضمنت قائمة أكبر ألف مصرف في العالم (وفق دراسة أعدتها مجلة The Banker في تموز / يوليو 2010) 17 مصرفاً إماراتياً .

كما تصدرت دولة الامارات دول مجلس التعاون في قائمة أكبر 100 مصرف عربي بالنسبة للموجودات لغاية نهاية العام 2009 حيث وصل عدد مصارفها 15 مصرفاً إماراتياً من ضمنها 4 مصارف إسلامية في حين وصل عدد مصارف المملكة العربية السعودية (12 مصرفاً) ومملكة البحرين (10 مصارف) ثم قطر (9 مصارف) والكويت (7 مصارف) وعمان (3 مصارف) .

التوطين في القطاع المصرفي :

بلغت نسبة التوطين لدى القطاع المصرفي في الدولة 35.4% كما هي في نهاية شهر ديسمبر 2010 وتشير الاحصائيات الصادرة عن لجنة تنمية الموارد البشرية في

القطاع المصرفي والمالي أن عدد العاملين في القطاع المصرفي كما هو في شهر ديسمبر 2010 مقارنة مع عددهم في شهر ديسمبر 2009 كما يلي :

التاريخ	العدد الاجمالي للموظفين	عدد المواطنين	نسبة التوطين
2009/12/31	37340	12851	%34.4
2010/12/31	36700	12993	%35.4
الفارق	640-	142	1
نسبة التغير	%1.72-	%1.1	1

وعن الواقع النسائي في القطاع المصرفي كما هو في ديسمبر 2010 فقد بلغ إجمالي الإناث في القطاع المصرفي 15821 يشكلن ما نسبته 43.1% من إجمالي العاملين بالقطاع المصرفي وبلغ عدد المواطنات العاملات في القطاع المصرفي نحو 8729 مواطنة .

أي ما نسبته 67.2% من إجمالي عدد المواطنين العاملين في القطاع

وما نسبته 55.2% من إجمالي عدد الإناث العاملات في القطاع

وما نسبته 23.8% من إجمالي عدد العاملين في القطاع

وبالنسبة لمنصب مديري الفروع فقد ارتفعت نسبة التوطين بمنصب مدراء الفروع في ديسمبر 2010 بواقع 0.4% ووصلت إلى 71.7% عن نسبة التوطين في ديسمبر 2009 والتي بلغت 71.3% حيث ارتفع عدد مدراء الفر وع المواطنين من 534 مديراً مواطناً في ديسمبر 2009 ووصل إلى 568 في ديسمبر 2010 (منهم 200 مديرة مواطنة) .

وقد حقق 12 مصرفاً نسبة توطين 100% بمنصب مديري فروعها .

معايير جديدة لقياس مستويات السيولة في البنوك :

يتجه مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي لوضع نظام جديد يتضمن معايير جديدة لقياس مستويات السيولة لدى المصارف العاملة بالدولة بما يتواكب مع المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية الجديدة ، وقد أصدر المصرف المركزي تعميماً إلى كافة البنوك وشركات التمويل العاملة

بالدولة لجمع البيانات اللازمة لدراسة الأ ثر الكمي في إدخال تغييرات على المعايير المطبقة حالياً من قبل المصرف المركزي لقياس مستويات السيولة بالبنوك .

ومن المتوقع أن يعتمد النظام الجديد على معايير جديدة تتعلق بتواريخ استحقاق كل بند من بنود الميزانية في جانبي المطلوبات والموجودات بدلاً من النظام الثابت المطبق حالياً والذي يعتمد على أن تكون نسب القروض إلى الودائع 1 : 1 .

نجاح مزاد شهادات الايداع المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية :

أعلن المصرف المركزي عن نجاح بدء عملية المزاد الخاصة بشهادات الايداع المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية والتي تمت يوم الأربعاء الموافق 10 نوفمبر 2010 ، حيث بادرت البنوك الاسلامية العاملة في الدولة بالمشاركة في عملية المزاد هذه ولفترات استحقاق تتراوح بين أسبوع واحد وحتى 12 شهراً .

هذا وتمثل هذه الشهادات المبنية على مفهوم المرابحة ، أول أدوات إدارة السيولة المتوافقة م ع أحكام الشريعة الإسلامية التي يصدرها المصرف المركزي ، وسوف تمكن هذه الشهادات البنوك الإسلامية من تحسين إدارتها للسيولة المتوفرة لديها ، كما هو الحال بالنسبة للبنوك الأخرى العاملة في الدولة .

وتمثل هذه الاصدارات خطوة هامة نحو تطوير الصيرفة الاسلامية في الدولة .

تطبيق رقم الحساب المصرفي الدولي IBAN في الإمارات :

أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أن كافة البنوك العاملة في الدولة يجب أن تكون مستعدة لتطبيق رقم الحساب المصرفي الدولي بحلول أول يوليو 2011.

وقد أشار المصرف المركزي الى أنه من شأن اعتماد هذا الرقم أن يحسن من دقة الدفعات الالكترونية التي تمر من خلال أنظمة الدفع التابعة للمصرف المركزي ، أي " نظام الامارات لتحويل الأموال " و " نظام حماية الاجور " كما سيفيد العملاء الذين يتلقون دفعات من دول اخرى .

تمكن القطاع المصرفي العربي خلال العقدين الماضيين من تنمية قدراته المالية وموارده البشرية وإمكانياته التكنولوجية وخبرته بغية تحقيق المنافسة على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من تأثيرات الأزمة المالية العالمية فقد حققت المصارف العربية خلال عام 2009 نمواً في موجوداتها بنسبة 3.9% لتصل إلى نحو 2.3 تريليون دولار ولتعادل نحو 155.6% من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية للعام 2009 ، مقابل 153% عام 2008 ونحو 141% عام 2007 ونحو 114% عام 2006 ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى نحو 160% عام 2010 ، ما يعكس العمق المالي الكبير لاقتصاد المنطقة العربية .

القطاع المصرفي العربي

(مليار دولار)

	2009	2008	نسبة النمو
إجمالي الموجودات	2.262.270	2.177.546	%3.9
إجمالي القروض والتسهيلات	1.018.426	974.148	%4.5
إجمالي الودائع	1.299.364	1.188.579	%9.3
حقوق المساهمين	240.368	197.249	%21.9

المصدر : اتحاد المصارف العربية

هذا وقد بلغ مجموع موجودات مصارف دول مجلس التعاون الخليجي 1.3 تريليون دولار عام 2009 جاءت دولة الامارات بالمرتبة الأولى بإجمالي موجودات بلغ نحو 413.6 مليارد ولار ومن ثم المملكة العربية السعودية 365.4 مليار دولار والثالثة دولة البحرين 221.8 مليار دولار للعام 2009 .

القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي

(مليار دولار)

	2009	2008	نسبة النمو
إجمالي الموجودات	1307.1	1284.7	%1.8

إجمالي القروض والتسهيلات	676.6	659.6	%2.6
إجمالي الودائع	755.7	697.8	%8.3
حقوق المساهمين	178,-	142.9	%24.6

المصدر : اتحاد المصارف العربية

هذا وقد تمكنت المصارف العربية من تحقيق المزيد من التطور وأن تحتل مكانة متقدمة بين المصارف الدولية في إطار معايير وتصنيفات دولية مختلفة وأن تحافظ على مواقعها العالمية رغم الأزمة المالية العاصفة ووفق دراسة أعدتها مجلة The Banker الصادرة في يوليو 2010 فقد ضمت قائمة أكبر ألف مصرف في العالم – 84 مصرفاً عربياً ومنها 56 مصرفاً خليجياً ومن ضمنها 17 مصرفاً إماراتياً .

هذا وقد قدر خبراء حجم المخصصات التي جنبتها البنوك العربية لتغطية القروض المتعثرة ب 12 مليار دولار إلا أن خسائر هذه المصارف جراء الأزمة لم تتجاوز 3 مليارات دولار وهذه لا تشكل سوى نسبة ضئيلة عند مقارنتها بالميزانية المجمعة للمصارف العربية والتي تجاوزت 2.3 تريليون دولار كما أسلفنا ويتوقع أن تواصل المصارف العربية تحقيق معدلات جيدة في الربحية تصل إلى 22% خلال عام 2010.

أكبر أول مئة مصرف عربي

تظهر البيانات والمؤشرات المالية لأكبر مئة مصرف عربي (حسب إجمالي الموجودات) أن إجمالي موجودات هذه المصارف قد تجاوز 1.66 تريليون دولار في نهاية عام 2009 مقابل 1.54 تريليون دولار عام 2008 وبمعدل نمو ناهز 7.9% .

كما أن موجودات هذه المصارف شكلت نحو 73.4% من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي للعام 2009 مما يشير إلى أهميتها النسبية وموقعها على الساحة العربية من حيث حجم اعمالها ونشاطها .

مجموع مؤشرات أكبر أول مئة مصرف عربي

(مليار دولار)

	2009	2008	النمو %	نسبتها من مجموع المصارف العربية (2009)

الموجودات	1660	1539	7.9	%73.4
القروض	877	845	3.8	%86
الودائع	1115	1019	9.4	%85.8
حقوق المساهمين	189	164.5	14.9	%78.8
الأرباح الصافية	22.8	24.9	8.4	

المصدر : اتحاد المصارف العربية

المصارف الاسلامية ضمن قائمة أول مائة مصرف عربي

بلغ عدد المصارف الاسلامية ضمن قائمة أول مائة مصرف عربي – 18 مصرفاً إسلامياً تصدرها مصرف الراجحي بموجودات بلغت 45.5 مليار دولار في عام 2009 ثم بيت التمويل الكويتي 39.1 مليار دولار وفي المرتبة الثالثة بنك دبي الاسلامي نحو –23 مليار دولار .

هذا وبلغ إجمالي موجوداتها أكثر من 215 مليار دولار وتشكل نحو 13% من إجمالي موجودات أول مائة مصرف عربي وقد حققت هذه المصارف أرباحاً بلغت 3.8 مليارات دولار للعام 2009 كما ضمت قائمة أول ألف مصرف عالمي 13 مصرفاً إسلامياً خليجياً .

مجموع مؤشرات المصارف الاسلامية ضمن قائمة اكبر مئة مصرف عربي

(مليار دولار)

	2009	2008	النمو %
الموجودات	215.047	197.500	%8.9
القروض	137.348	124.559	%10.3
الودائع	144.835	132.021	%9.7
حقوق المساهمين	35.359	30.601	%15.5
الأرباح الصافية	3.823	5.044	%24.2–

المصدر : اتحاد المصارف العربية

جمعية مصارف الامارات

العضوية - الأنشـطة

2010

العضوية عام 2010

بلغ عدد المصارف الأعضاء في جمعية مصارف الامارات في نهاية عام 2010 ما مجموعه 50 مصرفا ، وذلك على النحو التالي :

1- بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع
2- بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.
3- بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع .
4- بنك الامارت دبي الوطني ش0م0ع0
5- بنك دبي التجاري ش.م.ع.
6- بنك دبي الاسلامي ش0م0ع.
7- مصرف الامارات الاسلامي ش.م.ع.
8- بنك المشرق ش.م.ع.
9- مصرف الشارقة الاسلامي ش.م.ع.
10- بنك الشارقة ش.م.ع.
11- البنك العربي المتحد ش.م.ع.
12- بنك الاستثمار ش.م.ع.
13- بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.
14- البنك التجاري الدولي ش.م.ع.
15- بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع.
16- بنك ام القيوين الوطني ش0م0ع0
17- بنك الخليج الأول
18- مصرف أبوظبي الاسلامي ش.م.ع.
19- مصرف دبي
20- مصرف الهلال
21- بنك نور الاسلامي
22- مصرف عجمان
23- المصرف العقاري
24- المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)
25- البنك العربي ش.م.ع.
26- بنك مصر

يتبع....

27- كاليون-بنك تمويل الشركات والاستثمار
28- بي.إن.بي . باريبا
29- بنك أتش.أس.بي.سي.الشرق الأوسط
30- البنك العربي الأفريقي الدولي
31- الخليجي-(فرنسا)اس.ايه.
32- البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك.
33- حبيب بنك المحدود
34- حبيب بنك أي جي زيوريخ
35- ستاندرد تشارترد بنك
36- سيتي بنك إن.أيه
37- بنك صادرات ايران
38- بنك ملي ايران
39- بلوم بنك فرنسا
40- رويال بنك أوف سكوتلاند
41- بنك الدوحة
42- بنك عوده – سرادار (مكتب تمثيل)
43- بنك البحرين الوطني
44- باركليز بنك
45- بنك بارودا
46- البنك الوطني العماني
47- يونايتد بنك ليميتد
48- مجموعة سامبا المالية
49- لويدز بنك
50- دويتشه بنك

ترحب جمعية مصارف الامارات بالبنوك التي انضمت الى عضوية الجمعية خلال العام 2010 وهي : مصرف عجمان، لويدز بنك ، مجموعة سامبا المالية، و دويتشه بنك .

كما ترحب بمصرف الصين الصناعي والتجاري المحدود – فرع أبوظبي والذي انضم الى عضوية الجمعية في مطلع عام 2011 ونأمل كذلك في اكتمال عضوية باقي البنوك الأجنبية العاملة في الدولة لتكتمل بذلك عضوية كافة المصارف الأجنبية الى جانب كافة المصارف الوطنية الأعضاء في الجمعية .

- تمت عملية اندماج بنك الامارات الدولي وبنك دبي الوطني تحت اسم " **بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع.** " اعتباراً من 2010/1/28 بموجب اشعار المصرف المركزي رقم 2010/1009 تاريخ 2010/2/24 .

أنشطة الجمعية
خلال عام 2010

- **الجمعية العمومية**

عقدت الجمعية العمومية لجمعية مصارف الامارات اجتماعها السنوي العادي يوم الأربعاء الموافق 2010/4/25 ، وتم توزيع محضر الاجتماع على كافة المصارف الأعضاء طي كتابنا رقم 196 /2010 تاريخ 2010/5/4 .

وقد جرى خلال الاجتماع انتخاب مجلس ادارة الجمعية لعامي 2010 – 2011 بعد أن تم الاعلان عن تقدم المصارف الأعضاء التالية للترشح لعضوية المجلس:

بنك دبي التجاري	: ويمثله معالي أحمد حميد الطاير
بنك الاستثمار	: ويمثله معالي خلفان محمد الرومي
بنك المشرق	: ويمثله السيد علي راشد لوتاه
بنك أبوظبي التجاري	: ويمثله السيد عبدالله خليل المطوع
بنك أبوظبي الوطني	: ويمثله السيد عبدالله محمد غباش
بنك رأس الخيمة الوطني	: ويمثله السيد عبدالعزيز عبدالله الزعابي
بنك أم القيوين الوطني	: ويمثله السيد عيسى عبدالرحمن العتيق

ولما كانت المادة (23) من النظام الأساسي للجمعية قد نصت على أنه " إذا كان عدد المرشحين لعضوية مجلس الادارة مساوياً لعدد أعضاء مجلس الادارة أو لعدد المراكز الشاغرة ، يعلن عن فوز الأعضاء المرشحين بالتزكية دون حاجة لإجراء انتخابات " ، فقد تمت الموافقة بالاجماع على انتخاب السادة المذكورين لتشكيل مجلس إدارة الجمعية للعامين (2010 – 2011).

- **مجلس إدارة الجمعية :**

عقد مجلس ادارة الجمعية أربع اجتماعات خلال العام أحدها بتاريخ 2010/4/25 عقب انتخابه بالتزكية والاجماع لعامي 2010–2011 في اجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية مصارف الامارات المنعقد بذات التاريخ ، حيث تم وبالاجماع – عملا بأحكام المادة (28) من النظام الأساسي للجمعية انتخاب كل من السادة :

1– معالي أحمد حميد الطاير : رئيساً للمجلس

2– معالي خلفان محمد الرومي : نائباً للرئيس

3– السيد عبدالله محمد غباش : رئيساً للجنة الفنية .

وقد تابع المجلس خلال اجتماعاته – وكذلك الاتصالات بين الأعضاء – المستجدات على الساحة المصرفية والمالية وتطوراتها محلياَ واقليمياً ودولياً ، واطلع على تقارير وتوصيات لجان الجمعية ، ووجه باتخاذ الاجراءات اللازمة للاتصال و /أو الكتابة بخصوصها مع مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي والوزارات والجهات المعنية ومتابعتها .

- **تعديل النظام الأساسي للجمعية :**

وافقت وزارة الشؤون الاجتماعية على اجراء بعض التعديلات التي أقرها مجلس ادارة الجمعية على بعض مواد النظام الأساسي للجمعية خاصة فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء مجلس ادارة الجمعية الى تسعة أعضاء بدلاً من سبعة ، وزيادة مدة دورة المجلس الى ثلاث سنوات بدلاً من سنتين ، الأم ر الذي يتم عرضه على اجتماع غير عادي للجمعية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

- **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي :**

1– **الاجتماعات التشاورية ربع السنوية :**

بالاضافة الى اللقاءات والاتصالات المستمرة مع المسؤولين المعنيين في المصرف المركزي لأغراض التنسيق والمتابعة ، تشارك الجمعية بحضور الاجتماعات التشاورية ربع السنوية للرؤساء التنفيذيين والمدراء الع امين والاقليميين للبنوك العاملة في الدولة والتي يدعو اليها معالي محافظ المصرف المركزي لمناقشة المواضيع المتعلقة بالعمل المصرفي وتطوراتها وتبادل وجهات النظر بخصوصها .

2- **النظام الجديد بشأن تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها :**

أصدر المصرف المركزي النظام المذكور بموجب التعميم رقم 2010/28 تاريخ 2010/11/11، مشيراً الى أنه قام بعد التشاور مع البنوك العاملة في الدولة بمراجعة قواعد تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها ، بما يتناسب مع المعايير الاحترازية الدولية ، وأن هذا النظام يهدف الى تحديد إطار عام لتقييم محفظة القروض والسلف بما يتلاءم مع المعايير المعتمدة من قبل لجنة بازل وأفضل الممارسات الدولية .

كما أصدر في وقت لاحق التعميم رقم 2011/702 تاريخ 2011/1/27 متضمناً الدليل الاسترشادي الخاص بتوضيح طريقة الالتزام بأحكام النظام وتقديم البيانات المطلوبة بموجبه ، حيث نص على أن يبدأ تطبيق الدليل في أول يناير 2011.

وكانت الجمعية قد استدرجت آراء البنوك وملاحظاتها حول هذا النظام وتم توحيدها ورفعها الى المصرف المركزي قبل اصدار الدليل الاسترشادي المشار اليه .

3- **النظام الجديد للقروض المصرفية والخدمات الاخرى المقدمة للعملاء الأفراد :**

أصدر المصرف المركزي النظام المذكور تحت رقم (2011/29) تاريخ 2011/2/23 ، مشيراً الى أنه يهدف الى تحديد العلاقة بين البنوك (التقليدية والاسلامية) وشركات التمويل من ناحية ، وعملائهم الأفراد من ناحية اخرى ، على نحو أكثر شفافية بما يعزز الثقة في البنوك وشركات التمويل ويدعم مصداقية النظام المصرفي . على أن يبدأ العمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وقد تضمن هذا النظام جدولاً يبين الحدود القصوى للرسوم والعمولات على الخدمات المقدمة للعملاء الأفراد ، مشيراً الى أنه لا يجوز للبنوك وشركات التمويل فرض عمولات أو رسوم أو تحميلات أو غرامات غير المذكورة في هذا الجدول إلاً بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي المكتوبة .

كما ألزم التعميم في المادة رقم (12) العمل بموجب صيغ تضعها وتعتمدها جمعية مصارف الإمارات لشروط فتح الحسابات وتقديم بطاقات الائتمان ومنح القروض والتسهيلات المصرفية .

هذا وقد باشرت كل من اللجنة الفنية ولجنة الاستشارات القانونية في الجمعية بعقد اجتماع مشترك للتشاور بهذا الخصوص حيث تم تشكيل لجنة مصغرة من اللجنتين وتم تكليفها بإعداد مسودة الشروط المطلوبة بموجب هذا النظام تمهيداً لمناقشتها والاتفاق عليها ومن ثم اعتمادها .

4- **تصديق الشيكات :**

أكد اشعار المصرف المركزي رقم 2010/1202 تاريخ 2010/3/31 على أن الشيكات التي تكون قيمتها مليون درهم فما فوق ، يجب أن تكون مصدقة من بنك، وأن قبولها من قبل المستفيد بدون أن تكون مصدقة من بنك عامل في الدولة إنما يكون على مسؤولية المستفيد .

وقد أشارت الجمعية الى أن اعتماد الشيك في قانون المعاملات التجارية هو أمر خياري من جهة ، ومن جهة اخرى فقد نصت المادة (606) من القانون على أن " **يضمن الساحب وفاء الشيك ، وكل شرط يعفي الساحب نفسه بموجبه من هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن** " .

5- **إجازة عيد الفطر المبارك للقطاع المصرفي سنوياً :**

رفع مجلس إدارة الجمعية كتاباً الى معالي محافظ المصرف المركزي ، يوصي فيه بأن تبدأ اجازة عيد الفطر المبارك بالنسبة للقطاع المصرفي سنوياً اعتباراً من اليوم التالي للتاسع والعشرين من شهر رمضان المبارك .

- **وزارة العدل :**

- عقد اجتماع بمقر الوزارة بتاريخ 2010/5/9 لمراجعة بعض المواضيع المتابعة .
- عقد اجتماع مشترك بمقر الوزارة بتاريخ 2010/11/4 مع ممثلين لوزارة الاقتصاد لمراجعة تعديلات بعض مواد قانون المعاملات التجارية .

- **وزارة الاقتصاد :**

التأجير التمويلي :

في اجتماع سابق لمعالي أحمد حميد الطاير رئيس الجمعية مع معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ، تم الاتفاق على الحاجة الى ايجاد قانون خاص بالتأجير التمويلي في دولة الامارات العربية المتحدة ، خاصة بعد ازدياد انتشار التعامل بهذا المجال في الدولة .

وقد جرت عدة اجتماعات مع المسؤولين المعنيين في الوزارة لإعداد مشروع لهذا القانون تمهيداً لاتخاذ الاجراءات اللازمة لدراسته وإصداره .

- **هيئة الأوراق المالية والسلع :**

أ – آلية توزيع الأرباح النقدية للشركات المساهمة على المساهمين :

بموجب القرار رقم (28/ ر) لسنة 2010 الصادر عن معالي رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ 2010/6/1 ، فقد طلب من الشركات المساهمة أن تودع الأرباح النقدية المقرر توزيعها ، في الحساب المصرفي للسوق المالي أولاً يصار بعدها إلى صرفها من قبل السوق إلى المساهمين .

وقد جرت مراسلات بهذا الخصوص مع الهيئة للاشارة إلى أن غالبية المساهمين في المصارف الوطنية يحتفظون بحسابات لدى هذه المصارف ، وبالتالي فإن الأرباح المستحقة لكل مساهم تودع مباشرة في حسابه لدى المصرف المعني ، فيما ترسل شيكات للمساهمين الآخرين على عناوينهم بالبريد المسجل .

وقد أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (7) لسنة 2011 تاريخ 2011/2/6 تضمن تعديلات تقضي بأن تقوم كل شركة بإيداع الأرباح النقدية في الحساب المصرفي للمساهم أو إرسالها بموجب شيك مصرفي بالبريد المسجل ، وأن آلية توزيع الأرباح بإيداعها أولاً في الحساب المصرفي للسوق يصبح تطبيقها اختيارياً بدلاً من الالزام به.

ب –إقرار حول البيانات المالية السنوية للشركة :

كانت هيئة الأوراق المالية والسلع قد طلبت من الشركات المساهمة تزويدها بإقرار حول البيانات المالية السنوية للشركة يرفق بهذه البيانات عند تقديمها للهيئة والسوق.

وقد وافقت الهيئة مشكورة أن يكون تقديم هذا الاقرار اختيارياً بالنسبة للمصارف الوطنية أخذاً بالاعتبار خضوع المصارف للقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية وكذلك القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في شأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ، بالاضافة إلى ما تتضمنه شهادة المدققين الخارجيين للبنك في تقريرهم المرفوع للجمعيات العمومية مع البيانات المالية سنويا .

- **لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي :**

تولي الجمعية اهتماماً خاصاً بالتوطين في القطاع المصرفي في الدولة ، وتشارك في عضوية لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 6/62 لسنة 1996 تاريخ 1996/3/4، حيث يرأس اللجنة معالي أحمد حميد الطاير ، ويمث ل جمعية مصارف الإمارات في عضويتها معالي خلفان محمد الرومي نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية .

كما تجدر الاشارة الى أن ميثاق العمل المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة والذي أصدرته الجمعية عام 2004 أشار الى أنه " **يتوجب على المصارف أن تساهم في خلق جيل مصرفي مواطن ، فتقوم باستقطاب الخريجين من المواطنين لتعيينهم وتأهيلهم واعدادهم ومواصلة تدريبهم وتنمية مهاراتهم** ".

- **صندوق النقد العربي :**

إنشاء آلية أو ترتيبات لمقاصة وتسوية المدفوعات البينية العربية :

في اجتماعه الأخير المنعقد في 16 سبتمبر 2010 ، أحال مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، مشروع الدراسة الخاصة بوضع نظام اقليمي لتسوية المدفوعات البينية العربية ، الى اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية لمزيد من الدراسة .

وكانت جمعية مصارف الامارات ومن خلال متابعتها لهذا الموضوع مع صندوق النقد العربي ، قد أوصت بضرورة تحديد سقف زمني لهذا الموضوع لاتخاذ القرار المناسب بخصوصه ووضعه موضع التنفيذ نظراً لأهميته القصوى لتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك وحماية المصالح العربية العليا.

- **صندوق النقد الدولي :**
  - شاركت الجمعية في عشاء العمل الذي أقامه معالي محافظ المصرف المركزي على شرف معالي جون ليبسكي نائب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي بحضور السيد مسعود أحمد مدير دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق .
  - بمناسبة زيارة بعثة صندوق النقد الدولي الى دولة الامارات العربية المتحدة للاطلاع على التطورات الاقتصادية والمالية في الدولة ، قام وفد من البعثة برئاسة

السيدة تالين كورانشليان رئيسة البعثة بزيارة الى مقر الجمعية ، حيث جرى الحديث وتبادل وجهات النظر حول التطور ات المذكورة بصورة عامة ، والقطاع المصرفي بصورة خاصة .

- **<u>اتحاد المصارف العربية :</u>**

- استقبل معالي أحمد حميد الطاير رئيس الجمعية بتاريخ 2010/6/9 سعادة عدنان أحمد يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية حيث جرى البحث وتبادل وجهات النظر في المواضيع المالية والاقتصادية بصورة عامة وما يعني منطقتنا العربية بصورة خاصة، بالاضافة إلى أوجه التعاون بين اتحاد المصارف العربية وجمعية مصارف الامارات .

- أحيا اتحاد المصارف العربية في ختام المؤتمر المصرفي العربي السنوي المنعقد في بيروت خلال شهر نوفمبر 2010 ، الذكرى الخامسة والثلاثين على انشاء الاتحاد في احتفال كبير تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، وقد تم خ لال الاحتفال تكريم معالي أحمد حميد الطاير رئيس جمعية مصارف الإمارات مع بعض القيادات المصرفية العربية التي ساهمت في الدعم والمحافظة على استمرارية عمل الاتحاد وابقائه في مصاف المؤسسات العربية الناجحة .

- أقام اتحاد المصارف العربية المنتديين الآتيين في دبي :

أ- " المنتدى المصرفي : تحويل التحديات الى فرص " بالتعاون مع جمعية مصارف الإمارات وتحت رعاية مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
(من 24-25 آذار / مارس 2010)

ب- " منتدى الاعلام الاقتصادي : تأثيره على القطاع المصرفي والمالي العربي " بالتعاون مع جمعية مصارف الإمارات و مركز دبي المالي العالمي وتحت الرعاية الكريمة لسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي – رئيس مركز دبي المالي العالمي (من 22-23 أيلول / سبتمبر 2010) .

وقد افتتح المنتدى معالي أحمد حميد الطاير محافظ مركز دبي المالي العالمي – رئيس جمعية مصارف الإمارات حيث قام بتكريم سعادة عدنان أحمد يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية في الجلسة الختامية للمنتدى .

- **أنشطة اخرى:**

1- **القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 : في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية :**

أصدر سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية ، قراراً وزارياً بتشكيل لجنة للاشراف على تعديل القانون المذكور أعلاه والقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985 في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية ؛ وذلك بناء على موافقة مجلس الوزراء الموقر على قيام وزارة المالية والمصرف المركزي بالبدء في تعديل القانونين المذكورين .

وقد أعدت جمعية مصارف الإمارات بعض التعديلات المقترحة على بعض مواد القانون رقم (10) لسنة 1980، وتم رفعها الى وزارة المالية ؛ حيث تم عقد اجتماع في وقت لاحق بمقر الجمعية لمناقشة هذه التعديلات مع مجموعة الاستشاريين المكلفين من الوزارة، بحضور لجنة الاستشارات القانونية في الجمعية.

2- **القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010 بشأن المعلومات الائتمانية :**

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفه بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010 " بشأن المعلومات الائتمانية " بتاريخ 2010/10/7 .

هذا ومن المتوقع أن يتم اطلاق الشركة الاتحادية للمعلومات الائتمانية – والتي ستنشأ بموجب هذا القانون – قبل نهاية العام الحالي 2011 .

وتجدر الاشارة الى أن جمعية مصارف الإمارات كانت قد شاركت في عدة مراحل واجتماعات قبل صدور هذا القانون ، بدءاً من التقدم بالتوصية من خلال المصرف المركزي عام 2005 ، على ضرورة إنشاء هيئة ائتمانية على المستوى الاتحادي ، بما في ذلك مناقشة مشروع القانون مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية في المجلس الوطني الاتحادي بتاريخ 2009/2/17 .

3- **جمعية المصارف في اندونيسيا :**

استقبل معالي أحمد حميد الطاير رئيس جمعية مصارف الإمارات وفداً يمثل جمعية Certified Wealth Managers المنبثقة عن جمعية المصارف في اندونيسيا ، حيث جرى بحث أوجه التعاون الممكنة ، وتم اطلاع الوفد على النشاط الاقتصادي والمالي المتنامي في دولة الامارات العربية المتحدة منوهاً بصورة خاصة بالقطاع المصرفي الاسلامي حيث تأسس أول بنك اسلامي في العالم في الدولة قبل حوالي أربعين عاماً ، وارتفع عدد المصارف الاسلامية الوطنية العاملة في الدولة ليبلغ ثمانية مصارف حالياً .

4- **مجلس الصداقة الإماراتي – السويسري :**

شاركت الجمعية في الاحتفال بالاعلان عن إنشاء مجلس الصداقة الإماراتي السويسري بالرئاسة الفخرية لسمو الشيخ الدكتور سلطان بن خليفه آل نهيان المستشار الشخصي لصاحب السمو رئيس الدولة ، والسيد باسكال كوشيين – رئيس سويسرا السابق.

وقد اقيمت ورشة عمل بهذه المناسبة حيث تم الاجتماع خلالها مع سعادة رئيس جمعية البنوك السويسرية.

5- **المنتدى الاقتصادي الايطالي الإماراتي :**

بدعوة كريمة من سعادة السفير الايطالي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة شاركت الجمعية بتقديم ورقة عمل في المنتدى الاقتصادي الايطالي الاماراتي الذي عقد في أبوظبي خلال شهر نوفمبر 2011 ، حيث تم عقد اجتماع كذلك مع نائب رئيس جمعية البنوك الايطالية ومديرها العام .

6- **تطورات متطلبات لجنة بازل :**

تحت رعاية معالي أحمد حميد الطاير رئيس جمعية مصارف الإمارات نظمت الجمعية ندوة ليوم واحد حول تطورات متطلبات بازل تضمنت المحاور التالية :

1 -بازل 3 وآثارها النسبية على بنوك الامارات .

قدمها السيد جمال صالح رئيس إدارة المخاطر في بنك دبي التجاري .

2 -أهمية التأكيد على بازل في ظل الزخم الكبير من التغيرات على الصعيد الدولي :

قدمها السيد مارك ماركاني المشرف على مجموعة العمل لتطبيق بازل 2 في مصرف الإمارات العربية المركزي .

3 -عرض للقوانين والتشريعات ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي في الدولة :

قدمها السيد حسام حوراني الشريك المدير لدى التميمي ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية .

7- **الموقع الالكتروني للجمعية www.eba-ae.com :**

أدرجت الجمعية على موقعها الالكتروني العناوين الكاملة للمصارف الأعضاء ، وهي بصدد تطوير الموقع وتحديثه في وقت لاحق.

إصدارات الجمعية:

1 – **الوضع المالي للمصارف في دولة الامارات العربية المتحدة :**

كما وفي السنوات الماضية فقد أصدرت الجمعية العدد الثالث والعشرون من اصدارها السنوي عن الوضع المالي للمصارف في دولة الامارات العربية المتحدة للعامين (2008–2009) 0

2– **مجموعة الأحكام القضائية في القضايا المصرفية :**

أصدرت الجمعية الملحق رقم (13) لبعض الأحكام الصادرة خلال (2009–2010).

كما بدأت بإصدار نسخة باللغة الانجليزية لهذ الملحق.

3– **النشرة ربع السنوية لسويفت :**

استمرت الجمعية بإصدار النشرة ربع السنوية لخدمات سويفت وتعميمها على كافة مستخدمي سويفت في الدولة ، إضافة الى اصدارالاحصائية الشهرية لحركة التحويلات المالية الصادرة والمستلمة داخل الامارات ومقارنتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

خدمات سويفت :

استمرت الجمعية في تقديم وتوفير كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بخدمة سويفت وتطوراتها في الدولة ، من خلال الاتصال المباشر مع الشركة في بلجيكا وكذلك المكتب الاقليمي لسويفت في مركز دبي المالي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن الجدير بالذكر أن العدد الاجمالي لمستخدمي سويفت في دولة الامارات العربية المتحدة قد ارتفع الى 114 مستخدما بنهاية عام 2010 بما فيهم كافة المصارف العاملة في الدولة .

المؤتمر الاقليمي لسويفت في الشرق الأوسط :

بالتعاون مع جمعية مصارف الإمارات عقدت سويفت خلال الفترة من 1–3 آذار/مارس 2010 المؤتمر الاقليمي للشرق الأوسط بحضور كبار المسؤولين في سويفت وما يزيد عن مائة مشارك من المعنيين في المنطقة .

ندوات سويفت :

نظمت الجمعية ندوتين كل منها ليوم واحد بخصوص خدمات سويفت ومستجداتها ، قدمها السيد ادوارد ديكورس مدير علاقات الشرق الأوسط وشمال افريقية في مكتب سويفت الاقليمي بدبي .

كشف بمقارنة الرسائل الصادرة والواردة عن طريق خدمة سويفت في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(2010 – 2009)

Comparative List for SWIFTNet FIN Traffic Messages Sent & Received in G.C.C.

(2009 – 2010)

الرسائـــل الصادرة Total Sent				
	Growth	2010	2009	
Total GCC	%1,36-	44,693,598	45,307,877	إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي
Total UAE	%9,23	18,427,761	16,870,556	دولة الامارات العربية المتحدة
UAE %		%41,23	%37,24	النسبة المئوية لدولة الامارات

الرسائـــل الواردة Total Received				
	Growth	2010	2009	
Total GCC	%2,68	29,116,036	28,357,048	إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي
Total UAE	%4,99	15,204,657	14,481,124	دولة الامارات العربية المتحدة
UAE %		%52,22	%51,07	النسبة المئوية لدولة الامارات

جاءت دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة العشرين عالميا لجهة الرسائل الصادرة من خلال خدمة سويفت و في المرتبة 19 من حيث الرسائل الواردة .

وفي ختام تقريرنا السنوي للعام 2010 ، نرجو أن نكون قد وفقنا في تضمينه عرضاً لأهم أنشطة الجمعية واتصالاتها خلال العام ، وتقدي م لمحة لأهم التطورات الاقتص ادية في دولة الامارات العربية المتحدة والدول العربية ، وبصورة خاصة القطاع المصرفي والذي أظهرت مؤشراته المعلنة في دولة الامارات العربية المتحدة بنهاية عام 2010 مواصلة تحقيق نسب نمو ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة .

نشكركم جميعاً لاهتمامكم وحسن تعاونكم ، راجين تزويدنا بأية ملاحظات أو توجيهات ستكون محل اعتبارنا وتقديرنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

التاريخ : 2011/3/29 **جمعيـــة مصـــارف الامـــارات**